

اللسانيات المعاصرة و إشكالية ترجمة المصطلح اللسانونقدي

"البنوية والسيمائية" أنموذجا

د. محمد بلوحي - جامعة سيدي بلعباس

يعتبر ظهور الاتجاه الوصفي في الدراسات اللسانية مع أوائل القرن العشرين ثورة فاصلة في السيرورة المنهجية لهذا الحقل من حقول الدراسات اللغوية، و إيدانا بانطلاقة علم مستقل يدرس ظواهر اللغة كما هي مستعملة في مكان و زمان معينين، بعيدا عن الأحكام المعيارية، ويقوم بتحليل الألسن و اللهجات باعتبار اللغة منظومة اتصال محلية في فترة زمانية محدّدة مع إخراج البحوث التاريخية و الفلسفية و المقارنة و التعليمية التقنية، وكذا عدم تحديد صوابية الاستعمال.

ارتبط مولد اللسانيات الحديثة بالعالم السويسري "فرديناند دوسوسير - Ferdinand de saussure 1857-1913" ¹ والأنثروبولوجي الأمريكي "فرانز بواز Franz boaz"، و "أنطوان مارتى Antoine marty" (ت 1914)، و "أنطوان ميه Antoine meillet" (1866-1936) و غيرهم.

و على الرغم من أنّ ظهور الدرس اللغوي الوصفي (اللسانيات)، قد ارتبط بدي سوسير أكثر من غيره، إلّا أنّ تعاليمه و آراءه الجديدة لم يكتب لها الانتشار و الزواج إلّا بعد مدّة من وفاته.

فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure و الدرس اللغوي:

نسمع كثيرا و نقرأ عن أولئك الذين يسلمون بالفضل لفرديناند دي سوسير في مجال الدراسات اللغوية، فإن كان ذلك صحيحا، ففيم تتمثل جدّة أطروحاته؟ و ما هي أهم المفاهيم التي جاء بها؟.

لعلّ ما ميّز سوسير عن غيره من الدارسين، هو تقسيمه للظواهر اللغوية إلى ثنائيات تدور كلّها حول محور واحد هو "اللغة الإنسانية" و قبل أن نفصّل الحديث في ذلك، ينبغي أن نشير إلى أن دي سوسير حين همّ بوضع أرضية علمية للنظرية اللسانية اصطدم في الواقع بثلاثة مظاهر تتعلق بحقيقة اللغة البشرية و هي:

1- اللّغة (Langage): و هي الملكة الإنسانية المتمثلة في تلك القدرات التي يمتلكها الإنسان، و التي تجعله يتميز عمّا سواه من الملكات الأخرى.

2- اللّسان (Langue): و هو النظام التواصلّي الذي يمتلكه كلّ فرد متكلّم (مستمع مثالي)، ينتمي إلى مجتمع لغوي له خصوصيات حضارية و ثقافية معيّنة.

3- الكلام (Parole): و هو الإنجاز الفعلي للغة في الواقع.

إنّ تحليل دي سوسير للغة و الكلام و اللّسان، يبيّن أنّ الكلام ظاهرة فردية، نصادفها في كلّ الاستعمالات الذاتية للغة، أو كما يقول "رولان بارث Roland Barth": ((الكلام هو خطاب الأنا منزوعاً من اللّغة، و اللّغة هي المؤسسة الاجتماعية بعد أن حذفنا منها الكلام))؛ 2؛ في حين يكون اللّسان هو الخصوصية النوعية للغة في مجموعة اجتماعية ما.

انطلاقاً ممّا سبق ذكره، يتضح أنّ اللّغة مؤسسة موضوعية قائمة فوق الأفراد و موجودة قبلهم، و تقوم على نوع من التعاقد بين أفراد المجموعة البشرية الواحدة؛ و للغة قوانينها التي تضبطها، و هي بذلك تتطلب تدرباً و تعلّماً ومعرفة لقواعد عملها، و هي بوصفها ظاهرة إنسانية تتميز بتعدّد عناصرها، و لذلك فإنّها غير متجانسة في ذاتها، الأمر الذي يجعل تصنيفها وإخضاعها للوصف و التحليل صعباً بل مستحيلاً؛ و هي حينئذ تستعصي على الباحث اللّساني الذي يسعى إلى تناولها من وجهة نظر واحدة، و لذا كان من الأنجع البحث عن إطار موحّد في بنيته، يتميز بالتجانس التام بين عناصره، فكان اللّسان هو الوحيد الذي تتحقق فيه تلك الميزة باعتباره صيداً قواعدياً منتظماً يوجد بصفة مضمرة في أذهان الأشخاص المتكلمين المنتمين إلى المجتمع اللغوي الواحد.

فاللسان من حيث هو ظاهرة اجتماعية، لا يوجد عند كلّ فرد على حدة، بل يوجد بصفة كاملة عند الجماعة. فهو إذن القانون المشترك بين أفراد المجتمع اللغوي الذي يسمح لهم بالاتصال، و يتميز عن اللّغة من حيث إنّها ظاهرة اجتماعية تمارس فعاليتها بالقوّة بمعزل عن إرادة الأفراد المتكلمين، و لذا، فإنّه ليس من وظيفة المتكلّم، لأنّه النتيجة التي يسجلّها الفرد بكيفية سلبية، عكس الكلام الذي هو إنجاز فردي نابع عن إرادة و ذكاء. و التمييز بين اللّسان و الكلام، هو تمييز بين ما هو اجتماعي عمّا هو

فردى. و ما هو جوهري عمّا هو تابع أو عرضي، ولقد حاول الدكتور "تمام حسّان" تلخيص هذه

المقابلة بين اللّسان و الكلام بما يلي:3

- الكلام عمل، و اللّسان حدود هذا العمل.
- الكلام سلوك، و اللّسان معيار هذا السلوك.
- الكلام نشاط، و اللّسان قواعد هذا النّشاط.
- الكلام يدرك بالسمع نطقاً، و بالبصر كتابة، و اللّسان يدرك بالتأمّل في الكلام. فالكلام هو المنطوق و المكتوب، واللّسان هو المخزون في المتون اللغوية.
- الكلام عمل فردي و اللسان عمل اجتماعي.

و بناءً على هذا فإنّ موضوع اللّسانيات هو اللّسان لا الكلام، باعتبار اللّسان أكثر انضباطاً و دقّة من الكلام، الأمر الذي يسمح بدراسته دراسة علمية، و تالياً وضع قانون علمي مثالي و محايّد؛ لكن و على الرغم من الفروق الموجودة بينهما، إلّا أنّهما متّصلان اتصالاً شديداً حيث يقتضي أحدهما وجود الآخر، ذلك ((...لأنّ اللّسان ما هو إلّا راسب من عمليات عديدة للكلام عبر الزمن، أمّا الكلام فإنّه تطبيق أو استعمال للوسائل و الأدوات الصّوتية، و التركيبية، والمعجمية، التي يوفرها اللّسان))4.

إن طبيعة المنهج العلمي الذي تبنّاه دي سوسير في مجال البحث اللّساني، هو الذي أفرزت رؤية تعاملية تميل إلى الشيء المحدّد و المتجانس في ذاته، فكانت فكرة النظام اللّساني (*Système Linguistique*) الذي يتكون من وحدات أساسية متوافقة فيما بينها، و هذه الوحدات هي العلامات (Signes)5؛ و من ههنا فإنّ العلامة اللّسانية في نظر "دي سوسير" هي وحدة النظام، فهي العنصر اللّساني المتكوّن من صورة سمعية (*Image Acoustique*)، ومفهوم (*Concept*)، أي الفكرة التي تقتزن بالصّورة السّمعية. ثم لا يلبث دي سوسير أن يستبدل هذين المصطلحين (صورة سمعية و مفهوم) بلفظي دال (*Signifiant*)، و مدلول (*Signifié*)، اللذين يراهما أفضل من غيرهما لأنّهما يدلّان على المواجهة التي تفصلهما، و الكلّ الذي يجمعهما. إنّهما مختلفان و لكن مرتبطان، لا يوجد أحدهما إلّا بوجود الآخر؛ و لهذا يشبّه "دي سوسير" اللّغة

بورقة ذات وجهين، يشكّل فيها الوجه الأول الدّالّ، و الوجه الثاني المدلول، وتمزيق أحد الوجهين ينجرّ عنه حتما تمزيق الوجه الآخر؛ فالفصل بين الصورة السّمعية*6 والتصوّر الذهني مستحيل، ((...اللّهم إلّا إذا قمنا بضرب من العزل أو التجريد، ولكنّا عندئذ لن نصل إلّا إلى "علم نفس" محض أو "علم أصوات" (فونولوجيا) محض))7، و ذلك ما حاول الوقوف عنده حتى لا تتداخل المسائل.

إنّ العلاقة بين الدّالّ و المدلول، لا تقوم على المشابهة و المناسبة، و إلّا لما تعدّدت الألسنة؛ بل إنّها تقوم على الاعتبارية، و الاعتبارية في نظر "دي سوسير" ((لا تعني أنّها عائدة إلى اختيار حر يقوم به متكلم اللّغة، و إنّما تعني... أن الدّالّ غير معلّل، أي اعتباري بالنسبة للمدلول الذي لا تربطه به أيّة علاقة في الواقع))8؛ فالدّوال لا تولي بمدلولاتها بشكل تلقائي و طبيعي.

و ما مرّد هذا إلّا إلى التواضع الذي يتمّ بين أفراد المجموعة البشرية، و الذي يجعل دالا معيّنا يطابق مدلولاً معيّناً في الواقع، و من ثمّ نجد أنّ العلامة اللّسانية هي تقسيم للواقع عن طريق التواضع لا غير، فهي بمعنى الاتفاق والاصطلاح، عكس المفهوم العفوي لدى المتكلم الذي يرى العلامة اللّسانية كأثما اسم للواقع.

نجد دي سوسير يقرّ - على الرغم من ذلك - بوجود حالات استثنائية تكون فيها العلاقة غير اعتبارية، بل طبيعية تقوم على المشابهة (Onomatopées)، غير أنّها تبقى محدودة جداً، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن تكوين نظام لساني خاص بها.

إنّنا و إزاء هذا الوضع، قد نجد أنفسنا أمام من يطرح علينا السؤال التالي: إذا كانت العلاقة التي تربط بين الدال والمدلول هي علاقة اعتبارية (Arbitraire)، فما هو الرّابط الذي يربطهما؟.

إنّ اللّسان باعتباره نظاماً من العلامات هو الذي يضبط هذه الاعتبارية، و يعطي القوة البنائية لمكانة الرّابط الذي يجمع بينهما؛ و من ثمّ يظهر من خلال مفهوم "سوسير" للدليل، أنّ هناك إقصاءً للواقع الخارجي الذي يحيل إليه الدليل (المرجع Réferent)، باعتبار أنّ العلامة من منظور "سوسير" لا تربط بين الشيء و الاسم، بل بين المفهوم والصورة السّمعية، لكن العلامة و إن كانت تثير في العقل صورة ذهنية، إلّا أنّ هذه الصورة الذهنية هي الصورة لشيء موجود في الواقع الخارجي.

لم يقتصر "دي سوسير" على التمييز بين "اللغة" و "الكلام" و بين "الدال" و "المدلول"، بل لقد أقام تفرقة أخرى هامة بين "اللسانيات الداخلية" و "اللسانيات الخارجية"، على اعتبار أنّ الأولى ((هي بمثابة دراسة محايدة (Immanante) للغة، في حين أنّ الثانية هي عبارة عن درس للعلاقات القائمة بين اللغة من جهة و بين الدوائر المؤثرة فيها... من جهة أخرى))⁹؛ أمّا اللسانيات الداخلية فتقوم على اعتبار اللغة نسقا لا يعرف سوى نظامه الخاص؛ و هي بهذا شبيهة في سيرها وتفاعلها بلعبة الشطرنج التي يحرك قطعها لاعب كفيف يجهل النتائج المحصّل عليها، و معنى هذا أن اللغة لا تسير وفق قانون معيّن، و إنّما تسيرها الحاجة الاجتماعية.

و قد يكون في تشبيه اللغة بلعبة الشطرنج، ما من شأنه أن يعيننا على إدراك النظام الداخلي للغة إدراكا أفضل؛ إذ يصبح من اليسير علينا أن نتميّر في هذا المجال بين ما هو خارجي و ما هو داخلي، فكون هذه اللعبة قد انتقلت إلى أوروبا من بلاد الفرس، يمثّل واقعة ذات طبيعة خارجية، في حين أنّ كلّ ما يتعلّق بنظام اللعبة و قواعدها يمثّل -على العكس من ذلك- واقعة ذات طبيعة داخلية؛ و لو أنّنا عمدنا إلى استبدال قطع الشطرنج الخشبية بقطع أخرى عاجية، لما كان لهذا التغيير أي أثر على نظام اللعبة نفسها، و أمّا إذا عمدنا إلى زيادة القطع أو نقصانها، فلا بد أن يكون من شأن هذا التغيير المساس بنظام اللعبة و قواعدها في الصميم.

إنّ هذا المثال ليؤكد أنّ اللغة نظام أو نسق له قواعده الخاصة، و أنّ مكوّنات هذا النسق مترابطة فيما بينها ترابط كلّ متماسك، فضلا عن أنّه يعطي الأولوية أو الصدارة للسانيات الداخلية على اللسانيات الخارجية، إذ المهم هو التنظيم الباطني للغة لا تاريخها أو نشأتها أو مراحل تطوّرها. و ليست فكرة النظام أو النسق عند "فرديناند دي سوسير" سوى تأكيدا على أن تحديد القيمة لا يحصل إلّا في النسق، وأنّ القيمة اللسانية هي علاقة تماثل و اختلاف و تقابل بين الأصوات و الوحدات الصوتية والوحدات المعنوية و اللفظية؛ فالوحدات اللغوية لا يحصل كيانها إلّا إذا أمكن لألفاظها أن تبادّل: أي أن تشير بين الناس بما تعارفوا عليه من معانٍ، أو من دور في التمييز بين المعاني؛ و لا يحصل هذا بالفعل إلّا إذا اكتسبت كلّ لفظة مجموعة من الصفات تقابل بها كلّ واحدة

من الألفاظ الأخرى، و هذا هو ما قصده "دي سوسير" بقوله: ((في اللغة لا وجود إلا للاختلافات))
10، و الاختلاف بهذا المعنى، أي التباين و التقابل هو جوهر النظام نفسه.

لم يضع "دو سوسير" الخطوات المنهجية الدقيقة "لللسانيات الداخلية" التي تدرس نسق اللغة و قواعدها الباطنية، ونظامها البنوي و لكن من المؤكد أنه هو الذي مهد السبيل لحلول "البنوية" محل "الذرية" (Atomisme)، و الكلية محل الفردية في مضممار الدراسات اللغوية عموما و الأبحاث الفونولوجية خصوصا، و إن كان هذا هو شأن "اللسانيات الداخلية"، فإنّ اللسانيات الخارجية على خلاف ذلك، إذ تسترسل في عملية تجميع التفاصيل الجزئية وإضافتها بعضها إلى بعض، دون أن تصل يوما إلى الشعور بأنّها قد أصبحت محصورة بالفصل بين طريقي النظام أو النسق و القيمة.

حين يريد الباحث أن يقف على العوامل التي أدّت إلى ظهور اللهجات العامية في الدول العربية مثلا، فإنه لابد واجد أمامه دائما سبيل التعداد أو الإحصاء، فيقف عند نشأتها و انحدارها عن الفصحى الأم، و كيف ابتعدت عنها، و محاولة إبراز أسبابها الاجتماعية و الثقافية و اللغوية، ومناقشة هذه الأسباب و إعطاء تفسيرات لها عبر المخططات التاريخية التي مرّت عليها الدول العربية (تفكّك الخلافة العباسية، إهمال التعليم، دخول الاستعمار... إلخ)، مع الكشف عن العلاقات والعوامل التي أدّت إلى ظهور اللّحن في اللغة، و زوال الإعراب، و تحريف بنية الألفاظ و دلالاتها مع تقديم الشواهد و الأدلة، و غير ذلك ممّا ليس من صميم اللغة؛ فاللسانيات الخارجية، لا تهتم سوى بما هو خارج عن اللغة، على خلاف اللسانيات الداخلية؛ و في ظل هذا التمييز، توصل "دو سوسير" إلى التمييز بين الآنية Sun Synchronie = في/Chronos = الزمن، و الزمانية Dia) Diachronie = مع/Chronos = الزمن).

توجد لدراسة اللغة التي هي موضوع اللسانيات، طريقتان ممكنتان تتقابلان حسب "دو سوسير" في حالة من حالات اعتبار اللغة كنظام قائم بنفسه، أو كنظام متنام، فأما الطريقة الأولى فتؤدي إلى الدراسة الآنية، و هي الدراسة التي تهتم بالنظام اللساني في ذاته و من أجل ذاته بعزل عن التاريخ و موضوعها أثناء التوازن للنظام في مرحلة معيّنة من الزمان، في حين أنّ الطريقة الثانية تؤوّل إلى الدراسة الزمانية القائمة على التعقب التطوري للمسار التحولي للغة عبر التاريخ.

و إذا كانت وجهة النظر الآنية تمثل محورا أفقيا تقوم فيه العلاقات بين الأشياء المتزامنة على أساس ثابت ليس للزمان فيه أي دخل، فإنّ وجهة النظر الزمانية تمثل محورا عموديا، تقوم فيه العلاقات بين الأشياء المتتابة على أساس التغيّر الزمني أو التاريخي، باعتبار أن "دي سوسير" يذهب إلى أنه ((ليس للدراسة الآنية إلاّ وجهة نظر واحدة، هي وجهة نظر جمهور المتكلمين، ويقوم منهجها بأكمله على جمع شهاداتهم..و إذا أردنا أن نعرف إلى أي حدّ يكون الأمر أمرا واقعا بالفعل يجب بل يكفي أن ننظر إلى أي حدّ هذا الأمر موجود في وعي المتكلمين. أمّا الألسنية الزمانية فيتحتّم على أصحابها بخلاف ذلك أن يميّزوا بين وجهتي نظر اثنتين: أحدهما استقبالية Prospective تتبع مجرى الزمن، و الأخرى استبدارية Rétrospective تعود فيه إلى الماضي))¹¹؛ و هو ما أسس له دو سوسير لفرق بين المبدأ الضمني والأساسي و بين الآنية والزمانية، إيماناً منه بالانفصالية (Discontinuité)، فالقوانين اللغوية التي تحكم اللّغة في بنية و حقبة زمانية ما، لا يمكن أن تحكمها في الحقبة الزمانية الموالية؛ و هذا يعني أنّ التطور ليس متصلا بل منفصلا، ويتجسد هذا الانفصال في تحدّد القوانين اعتبارا منه أن ((اللسانيات الآنية فنهتم فيها بالعلاقات المنطقية و النفسية الرابطة بين عناصر متواجدة مكوّنة لنظام قادم كما يدركها وعي جماعي واحد، وأمّا اللسانيات الزمانية فنهتم فيها على عكس ذلك (كذا) بالعلاقات الرابطة بين عناصر متتالية لا يدركها وعي جماعي واحد. و يعوض بعضها بعضا بدون أن تكون فيها بينهما نظاما قائما))¹²، و هذا يعني أن الدراسة الآنية، دراسة وصفية تقتصر على النظر إلى حالات اللّغة، في حين أنّ الدراسة الزمانية تاريخية تحرص على وصف تطور اللّغات.

أعطى "دو سوسير" الأفضلية للدراسة الآنية التي تقف وجهها لوجه أمام الدراسة التاريخية التي كانت سائدة في معظم الدراسات اللّغوية إبان القرن التاسع عشر، و التي أملت على علماء اللّسان في تلك الآونة، اعتبار التاريخ بمثابة المنظور الأساسي للغة، و اتخاذ التعاقب مبدأ أوليا للتفسير، مع الحرص على تجزئة اللّغة إلى عناصر منعزلة، من أجل البحث عن قوانين التطوّر الخاصة بكل منها على حدة، و هذا ما جعل "دي سوسير" لا ينكر بذلك الطريقة التاريخية، بل إنّ ما ينكره هو تغلّبها على النظرة التي تعتمد إلى نظام اللّغة في حالة من تطوّرهما، أي أن يعلّل كل شيء في هذا النظام

بحوادث الزمان؛ و يبرز "دو سوسير" لموقفه هذا بأنّ النظام الذي تتصف به اللّغة في وقت معين، لا يمكن أن يُفسّر بالعوامل التاريخية العارضة و الجزئية، إنّما الذي تُفسره هذه العوامل هو تحوّل جزئيات اللّغة المادية، أمّا انتظامها و ائتلافها الذي تكتسبه فور فقدانها إياه، فراجع إلى أسباب غير عارضة بل مستمرة و باطنية - أي غير خارجة عن نظامها الداخلي - و بما تتكون اللّغة من حيث هي لغة، و لذا يجد دراستها من حيث هي نظام قائم صفته الأساس الآنية.

لاشك أنّ "دي سوسير" حين أعطى الصدارة للآنية، قد وضع بذلك حدّاً للامتياز الذي أقامه الباحثون السابقون عليه للّغات المتحضرة على حساب اللّغات البدائية؛ و بذلك يكون "دو سوسير" قد فتح السبيل أمام أهل العلوم اللّسانية للقيام بوصف مماثل لتلك اللّغات التي لا تمتلك أيّ تراث مكتوب، فلا تفاضل بين اللّغات من وجهة نظر اللسانيات الحديثة، إنّما متساوية كلّها في القيمة.

و لعلّ التمييز بين جدول الترابط Paradigme، و جدول السياق Syntagme، يرتبط حتما بالتمييز السابق بين الآنية و التطورية، و ما حملنا على هذا القول إلّا ورودهما (الجدولين) في القسم الثاني من كتابه "دروس في الألسنية العامة" والمخصص للّسانيات الآنية.

إنّ ما يعنيه "دو سوسير" من مستوى الترابط، هو أنّ الكلمات أو العناصر اللّغوية، تتكوّن عن طريق الربط بين عناصر ذهنية يقتصر فيها الشخص على التقريب بين العناصر التي تشترك في بعض الخصائص، و يُدرك بالإضافة إلى ذلك طبيعة العلاقات التي تربط بينها في كلّ حالة من الحالات، فينشئ بذلك عددا من السلاسل الترابطية يوافق عددا من العلاقات المختلفة، ففي الكلمات التالية: (تعليم: Enseignement/معلّم: Enseignant/يعلم: Enseigner...الخ) جذر مشترك، و لكن هذه الكلمات قد تدخل في علاقة بمجرّد التشابه و الاشتراك في المعنى؛ فلكلّ كلمة، كلمات، توحى إلينا بما من شأنه أن يرتبط بها بشكل من الوجوه، ففي اللّغة العربية تشترك ألفاظ (الرّجل و رجل و الرجل...الخ)، لتكوّن "مجموعة ترابطية Ensemble (

pradigmatique) تقوم على عنصر مشترك بينها هو اسم رجل.

تعقد الكلمات في مستوى السياق فيما بينها في صلب الخطاب و بمقتضى تسلسلها، علاقات قائمة على الصفة الخطية للغة كقولنا: "اصطاد بسم أرنباً"، فلا يمكن أن نضع بسم واصطاد في نفس الموقع، إذ تنتظم هذه الوحدات أو العناصر "اصطاد، بسم و أرنباً" في تسلسل خطي، و تسمى هذه السلسلة اللفظية سياقاً فالسياق إذن، يتركب دائماً من وحدتين متتاليتين فأكثر، و الكلمة إذا وقعت في سياق ما لا تكتسب قيمتها إلاّ بفضل مقابلتها لما هو سابق و لما هو لاحق بها أو لكليهما معاً.

أثر اللسانيات في الخطاب النقدي المعاصر "البنويّة" أمودجا:

لقد كان للسانيات الحديثة القدرة المعرفية و المنهجية على زعزعة كثير من الأنظمة والقيم و القواعد التي بقيت ردحا من الزمان مسيطرة على توجيه الممارسة النقدية، و من ثم شكّلت اللسانيات المعاصرة ثورة عارمة اجتاحت المعارف و خاصة الإنسانية منها و لا غور.

إنّ مدرسة أثر اللسانيات في الخطاب النقدي المعاصر ليس بالعمل الهين، و ما أخلّ دراسة من هذا الحجم مكوّناً من بضع صفحات بكاف لأنّ يسط القول في كلّ ذلك، فمنذ زمن ليس بالقريب أخذت عشرات الدراسات تنهال على الساحة النقدية، دراسات خصّصها أصحابها كلّها أو بعضها (فصل أو فصلين) للخوض في الموضوع.

و نظراً لخصوصية الموضوع و تشعبه آثرنا أن نخصّص الحديث في هذه الدراسة لأثر اللسانيات المعاصرة في بلورة المعالم الكبرى للبنويّة كاتجاه نقدي معاصر، و اختياريّاً هذا لم يكن عشوائياً و لا مرتجلاً، و إنّما كان خاضعاً لجملة من الأسباب أهمّها:

- بروز المنهج البنوي كأحد المناهج الرائدة في النقد النسقي الذي كان للسانيات المعاصرة الدور الرائد في بلورة مفاهيمه وإمداده بالرؤية المنهجية و الأدوات الإجرائية.

- جلاء المعالم الأساسية للبنويّة كمنهج نقدي جعله مقارنة لم تعرف التباساً مع معارف أخرى، كما كان شأن للسميائية - على سبيل التمثيل لا الحصر - التي لم يستطع كثير من الدارسين المتخصّصين التفريق بينها و بين علم الدلالة (Sémiotique-Sémantique).

- ثم إنّ الدراسات في مجال السيميائية و التفكيكية و الظاهرية و غيرها، لا تزال ميدانا يجري فيه البحث و لم يفصل في كثير من مسائله الجوهرية، و هذا ما جعلنا الاكتفاء بالبنوية لأنّ جلّ مسائلها قد توضحت و أصبحت أدوات إجرائية يمكن التعامل بها في الممارسة النقدية.

البنوية، البنائية، البنائية، البنوية... و غيرها، تسميات متعدّدة لمسمى واحد، هذه المصطلحات تردّدت كثيراً في كتب النقد الأدبي و غيرها من الكتب في الآونة الأخيرة؛ و ككلّ جديد وافد، أحدثت البنوية نقاشا وحوارا واسعين بين أنصار هذا المنهج الجديد و بين خصومه ومعارضيه؛ و لم يقتصر النقاش الحاد على كيفية مقارنة الأعمال الأدبية، بل امتدّ إلى تحديد مفاهيم جديدة تماما للأدب و النقد و علاقتها بالمجتمع و الأيديولوجيا والأحداث التاريخية والإنسان و اللغة... إلى آخر ما هنالك من قضايا تتصل اتصالا مباشرا بالعملية النقدية.

لم يقتصر النقاش على فرنسا و كل أوروبا و أمريكا، بل امتدّ إلى وطننا العربي في سبعينات هذا القرن ولا يزال؛ و بدا أنّ هناك حماسة كبيرة لدى نقادنا و مفكرينا لهذا المنهج الجديد، تجلّت من خلال الترجمات العديدة لبحوث البنيويين من كتب ومقالات في المجلات والصحف، و بعض التطبيقات على النصوص الأدبية القديمة والحديثة؛ و هذا ما يؤكّد رواج هذا المنهج النقدي ((إلا أنّ جلّ الدراسات التي تطرّقت للموضوع يغلب عليها طابع الشمولية، ونادرا ما تتعد عن الأسلوب التقريري، وهذا ما ترتّب عنه... خلط في تداول المصطلحات والمناهج التي تتبنى بشكل أو بآخر النظرية البنوية)) 13، مما شكل هاجسا لدى الكثير من المهتمين بهذا المنهج النقدي و دفعهم للعمل من أجل التأصيل و لممارسته النقدية.

إنّ الحديث عن البنوية ليس بالأمر الهين لأنّ مصطلحاتها جديدة تماما، و مبادئها ومفاهيمها غير مألوّفة، مما جعل الكثير من الدراسات حولها تتسم بالغموض، لذا فإنّ من الصعوبة بمكان إعطاء تعريف شامل و موحد للبنوية، وليس أدلّ على ذلك من التعريفات الكثيرة التي نجدها متناثرة هنا و هناك، و لذلك سنسعى بكلّ جهدنا لمحاولة تحديد مفهوم تقريبي لها، ثم نبحت في أصولها الأولى التي ترجع إلى العالم اللغوي "فرديناند دي سوسير".

البنوية كلمة مشتقة من كلمة (Structure) المشتقة بدورها من الفعل اللاتيني (Struere) الذي يعني ((الهيئة أو الكيفية، التي يوجد الشيء عليها)) 14، و في المعاجم العربية بنية الشيء هي ((ما هوأصيل فيه وجوهري وثابت لا يتبدل الأوضاع والكيفيات)) 15، ويعرّف "لاند" (A.La Lande) البنية بقوله: ((...نستعمل البنية من أجل تعيين مكّون من ظواهر متضامنة، بحيث يكون كل عنصر فيها متعلّقاً بالعناصر الأخرى...)) 16، فلا يكتسب دلّته إلّا في نطاق ذلك الكل؛ إنّها - إذن - حالة تغدو فيها المكوّنات المختلفة الآتية، مجموعة محسوسة أو مجرّدة، منظمة فيما بينها و متكاملة بحيث لا يتحدّد لها معنى في ذاتها، إلّا بحسب المجموعة التي تنظمها.

إنّ البنية تحمل أوّلاً و قبل كل شيء طابع النسق أو المنظومة، فالبنية تتألّف من عناصر، إذا ما تغيّر واحد منها أو تحوّل، تحوّلت باقي العناصر الأخرى. و بهذا المعنى تغدو البنوية منظومة علاقات و قواعد تركيب بحيث يتحدّد المعنى الكلّي للمجموعة من خلال المعنى العام للعناصر ذاتها. و في هذا يقول "كلود ليفي ستروس": ((في الواقع...النماذج التي تستحق اسم بنية، يجب أن تلي حصراً شروطاً أربعة:

أولاً: تتسم البنية بطابع المنظومة، فهي تتألّف من عناصر يستنتج تغيّر أحدها تغيّر العناصر الأخرى كلّها.

ثانياً: كل نموذج ينتمي إلى مجموعة من التحوّلات التي يطابق كل منها نموذجاً من أصل واحد، بحيث أنّ مجموع التحوّلات يشكل مجموعة من الخارج.

ثالثاً: إنّ الخصائص المبينة أعلاه تسمح بتوقع طريقة ردّ فعل النموذج عند تغيّر أحد عناصره. وأخيراً، يجب بناء النموذج بحيث يستطيع عمله تسويق جميع الوقائع الملاحظة)) 17.

و لقد حاول "جان بياجيه" (J.Piaget) إعطاء مفهوم للبنوية فقال: ((...إذا ركّزنا على المميّزات الإيجابية لفكرة البنية، نجد...مثلاً أو آمال من الوضوح الضمني تتركّز على المسلمة القائلة إن البنية تكتفي بذاتها...)) 18؛ و عنده أنّ البنية تتألّف من ميزات ثلاث: الجملة أو الشمولية (La totalité)، التحويلات (Les transformations)، والضبط الذاتي (L'Autorégulation).

فالجملية تحيل على التماسك الداخلي للعناصر التي ينتظمها النسق، و تحيل التحولات إلى أن البنية لا تعرف الثبات، وإنما هي دائمة التغير، و التحول؛ و في استطاعها توليد العديد من البنى الداخلية. أما الضبط الذاتي، فيتكفل بوقاية البنية وحفظها بشكل من أشكال الانغلاق حفظا ذاتيا، ينطلق من داخل البنية ذاتها لا من خارج حدودها.

هذا، و يعترف "بياجيه" بصعوبة تعريف البنيوية لما تنطوي عليه من أشكال متنوعة تمثل مخرجا مشتركا، ولأنّ البنات التي تستند إليها، لها مدلولات مختلفة، فالبنوية ليست حكرا على اللسانيات و النقد الأدبي فحسب، بل تتجاوزهما إلى ميادين أخرى.

لقد صار من البديهي القول بأنّ العالم اللغوي السويسري "فرديناند دي سوسير" هو المؤسس الحقيقي والأول للحركة البنيوية الحديثة، من خلال كتابه (دروس في الألسنية العامة) (Cours de linguistique général)، الذي ضمّنه دراسة علمية بنيوية مستفيضة، فصل فيها بين اللغة و الكلام.

فاللغة نظام اجتماعي مستقل عن الفرد، في حين أنّ الكلام هو منها بمثابة التحقيق العيني الفردي. و معنى هذا، أنّ اللغة تقنين اجتماعي، أو مجموعة من القواعد (Codes)، في حين أنّ الكلام فعل فردي يقوم به شخص ما في حديثه مع أشباهه؛ و تبعا لذلك، فإن موضوع اللسانيات الحقيقي و الوحيد هو اللغة منظور إليها في ذاتها ولذا.

انطلاقا من هنا، فإنّ البنيويين يرون بأنّ موضوع الأدب هو الأدب نفسه، فهو في منظورهم ((كيان لغوي مستقل، أو جسد لغوي، أو نظام من الرموز و الدلالات التي تولد في النص و تعيش فيه، و لا صلة لها بخارج النص))¹⁹، إنّه جوهر قائم بذاته، و عالم ضخم لا تحدّه الحدود.

و كان أن هاجم البنيويون نتيجة لذلك - و بعنف- المناهج التي تعكف على دراسة الأدب بما هو خارج عنه، واهتموها ((بأنّها تقع في شرك الشرح التعليلي!... لأنها لا تصف الأثر الأدبي بالذات حين تلحّ على وصف العوامل الخارجية... لذلك ينطلق البنيويون من ضرورة التركيز على الجوهر الداخلي للنص الأدبي))²⁰، لأنّ العمل الأدبي كما يرون له بنية مستقلة؛ هذه البنية، هي التي تضفي على العمل الأدبي صفة الأدبية.

و إذا كان دي سوسير قد عرّف اللّغة بأنّها نسق من الدلائل، فإنّ البنيويين يعرفون النصّ بأنّه نظام مستقل من الدلائل، تدخل الوحدات الدالة فيه في علاقة متبادلة فيما بينها؛ و فكرة النظام الذي يتحكم بعناصر النصّ مجتمعة، و الذي يمكن الوصول إليه من خلال إظهار شبكة العلاقات العميقة بين المستويات النحوية والأسلوبية و الإيقاعية، مستمدة من فكرة العلاقات اللّغوية التي تعدّ أساسا من أسس نظرية "دي سوسير"، و التي وضّحها حين قال بأنّ اللّغة ليست ألفاظا محدّدة الدلالات، و لكنّها جملة من العلاقات، فدلالة اللفظة لا يتحدّد إلّا بعلاقتها مع عدد من الألفاظ وبالتالي فإنّ مقارنة الألفاظ في حدّ ذاتها لا يمثل بناء اللّغة، بل إنّ بناء اللّغة أو نظامها لا يتمثل إلّا في العلاقات بين الألفاظ.

و البنيوية في شكلها الأوّل، هي الواجهة المنهجية للسانيات الآنية، ذلك أنّ السنكرونية التي هي أساس الرؤية البنيوية، تمثل مبدأ الرؤية الأفقية لأنّها مقولة لا تؤمن بالأشياء، و إنّما تؤمن بالعلاقات الرابطة بين الأشياء، على عكس الزمانية أو التطورية التي تقوم على مبدأ أنّ حقيقة الظواهر تكمن في غيرها لا في ذاتها. و من ثمّ، فإنّ البنيوية تنظر إلى النصّ على أنّه ساكن غير متطور، أي لا يتأثر و لا يؤثر، و لذلك، لا تعترف بتطور الأشكال الأدبية والفنية، بل إنّها تلغي تاريخية النصّ، كل ذلك بدعوى توخي الدقّة و الموضوعية في سبيل الحرص على أدبية الأدب.

إنّ القول بالسنكرونية كنزعة لا تاريخية، و رؤية سنكرونية للنسق، حدا بالعديد من انتقاد البنيوية؛ و لقد كان البنيويون منذ "سوسير" على وعي دائم بمثل هذا الاهتمام إيمانا منهم أنّ الجمود لا يوجد أبدا، بل كل أجزاء اللّغة هي خاضعة للتغيير، وهذا ما دفع "برومان جاكبسون" (Roman Jakobson) إلى تعديل المصطلح، والقول بـ(السنكرونية الديناميكية)، التي طبّقها "أندري مارتيني" (André Martinet) في دراسته الفونولوجية حول التطور الصوتي.

كان أن أخصّبت مدرسة الشكلايين الروس (Les Formalistes Russe) التي تمثّل حلقة من سلسلة اللّسانيات، المنهج البنيوي من خلال البحوث التي قدّمها أتباعها، و التي تتخلص في اعتمادهم مفهوم الأدبية منطلقا تحليليا، و في تأكيدهم على أنّ الخطاب الأدبي يختلف عن غيره ببرز شكله؛ فقد ركّزوا اهتمامهم على العناصر النصية، و على العلاقات المتبادلة بينها، و على

وظائفها في السياق النصي، كما أسسوا لغة نقدية شارحة تستمد خصوصيتها من هذه الإجراءات الاصطلاحية (السلسلة، النسق، الهيمنة، الإجراء، المبنى...).

مع الشكلايين الروس كان أول ظهور لاصطلاح (البنوي) الذي أصدره "جاكسون" (R Jakobson) وتينيانوف (Tinianov) سنة 1928، في خصوص العلاقة بين نماذج التحليل اللغوي و الأدبي؛ و قد ظهر المصطلح بطريقة منهجية مقصودة، عكس استعمالاته العفوية السابقة؛ ثم انتقل ميراث الشكلايين الروس إلى تشيكوفاكيا من خلال حلقة براغ اللغوية (1926-1948)، بفضل "جاكسون" و "تروبتسكوي" (Trobtskoy).

و لقد قدّمت النصوص الأساسية لحلقة براغ إسهاما بنويا فعّالا، يتضح في تأكيدهم على التحليل الآني لمستويات اللغة، و التمييز بين اللغة المنطوقة و اللغة المكتوبة، و النظر إلى اللغة من جانبها الوظيفي؛ و يعتبر التحليل الوظيفي الذي اعتمده "فلاديمير بروب" (Vladimir Proop)، خير ما يمثل إسهام حلقة براغ في المجال البنوي؛ ومن أجل التوصل إلى بنية الأثر الأدبي، ينبغي تجزئة العمل المنقود إلى وحدات أساسية و وحدات ثانوية؛

فالوحدات الأساسية، هي الوظائف المعبرة عن أعمال الأشخاص، و هي ثابتة دائما بالرغم من تعدّد هويّات الأشخاص الذين يقومون بها. أمّا الوحدات الثانوية فهي التي تملأ الفضاء في العمل الإبداعي و بخاصة السردية منه السردية بين وظيفتين أساسيتين.

لكن هذه الروافد البنوية، لم تأخذ صيغتها المنهجية النقدية المنتظمة إلّا مع المدرسة الفرنسية ممثلة بجماعة (Tel quel) و مجلتها الموسومة بالاسم نفسه، و التي أسسها الناقد والروائي "فيليب سوللرس" سنة 1960، والتي كان من أبرز فرسانها (رولان بارث، ميشال فوكو، جاك دريدا، جوليا كريستيفا...).

أثرت اللسانيات تأثيرا كبيرا في الدراسات النقدية التي ظلت تستخدم المنهج البنوي زمنا طويلا، لكن هذا لا ينبغي أن يحول دون حقيقة أنّ المنهج البنوي كانت له سلبياته كما كانت له إيجابياته، و هذا لا ينقص من قيمة المنهج الذي كان الهدف منه دراسة العمل الأدبي دراسة علمية خالصة له وحده، عكس المناهج السياقية التي راحت تبحث عن قضايا لا تمت بصلة إلّا قليلا، إلى العمل الأدبي. فإنّك

تجد عملا نقديا تخصّص له حياة الشاعر أو الأديب وحالة بيئته و غيرها صفحات كثيرة جداً، و لا يحظى العمل المنقود إلا ببضع صفحات لا تكاد تغني أو تسمن من جوع.

إنّ توافر النظريات اللسانية و ما أنشأته من مصطلحات، قد أدخل علينا إشكاليات لم نتعامل معها في ممارستنا للعملية النقدية، وأصبحت هذه المصطلحات تكون مشكلا قائم بذاته عوضا عن أن تكون مساعدا يقرّنا من هذا العلم الدخيل علينا؛ وهذا ما جعل الخطاب النقدي المعاصر و بخاصة العربي منه يدخل في حلقة مفرغة أسست لها عوامل العطالة في حساسية الناقد العربي بسيطرة المصطلح النقدي المصطلح الغير متبلور الذي يمكن أن يؤدي الفكرة أداءً قائما على التبصر و السير و التمحيص.

إشكالية ترجمة المصطلح اللساني في الخطاب النقدي المعاصر "السميائية" أنموذجا:

إنّ الحديث عن المصطلح عامة، أصبح ذا أهمية كبرى في العالم بعد الذي عرفته البشرية من تقدم في العلوم، وما شهدته التكنولوجيا من نمو و اكتساح لجميع مجالات العلم و الحياة، فهو علم العلوم و جواز سفر للمستقبل.

للمصطلح تأثيرات تتصل بالجوانب الفكرية العامة، لأنّه صورة مكثّفة للعلاقة العضوية القائمة بين العقل واللغة، كما أنّها تتصل أيضا بالظواهر المعرفية لأنّ المصطلحات في كل العلوم هي بمثل النواة المركزية التي بواسطتها يتسع أو يضيق مجال التطور المعرفي و يثبت بها التطور المعرفي لأمة من الأمم؛ لذلك عدّت المصطلحات جسورا واصله بين اللغات الإنسانية، فأخذ بعض اللغات من البعض الآخر لا يجعل من الآخذ بالضرورة مسلوب الإرادة، بل يجعل منه مجتهدا في سبل الأخذ؛ و هنا تكمن أساسيات إشكالية ترجمة المصطلح بحسب الثقافة و الرؤية التي يحملها المترجم.

إذا رحنا نتأمل في مفهوم المصطلح، لاتضح لنا أنّه من أكثر المفاهيم غموضا و التباسا على الرّغم من كثرة تداوله، لأنّه لغة خارج اللّغة أو فوقها، فهو لا يرضخ قواعدها الصارمة، ولكنّها لا تخرجه من دائرتها، وبذلك نجده لا يستقل كليا عنها، بل هو دائم الخروج عنها خروج لابن البار، و الدخول إلي ثناياها، و لكنّه بالرغم من ذلك - يظل محتفظا لنفسه بمسافة تميّزه - حتى و هو في قلبها عن سائر مفرداتها.

تغدو اللغة الاصطلاحية - من هذا المنظور - تكريسا لطبقية اللغة، حيث أنّ المصطلح لفظ تجعله الأسبقية المحيط به لأن يبرز و يتفرد بخصوصية و من ثم استقلالا ذاتي، فلا يسمح بالتعامل معه إلا بشروطه الخاصة، و كأنّ المصطلح عندئذ هو الذي يستخدم المتكلم/ الكاتب وليس العكس؛ لذلك فالمصطلحات لا توضع ارتجالا، و لا بدّ في كل مصطلح من وجود مناسبة، أو مشاركة، أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.

و على الرغم من أنّ القول بالتطافر الحاصل بين النقد الأدبي و المعارف اللغوية، يشوبه من حين إلى آخر بعض التحفظ، و إن لم يُشكّ فيه يوما، فإنه قد أصبح من الثابت لدى معشر النقاد، أنّ المصطلح النقدي شرط لا غنى للنقد الأدبي عنه، ((لأنّ كشف أسرار الآليات المفهومية، مرتبط بكشف أسرار الآليات اللغوية المتحكممة بكل ذلك))²¹؛ و بذلك ندرك أنه إذا كان المصطلح النقدي أداة ضبط للمعرفة و توحيد للفكر، فإنّه يعدّ بمثابة سور منيع يحول دون اختلاط ما يضمّ في داخله بما هو واقع في خارجه، و لكننا نبجده في كثير من الأحوال يخرج من نطاق العرف اللغوي العام، ليدخل في مجال العرف اللغوي الخاص، و بعد أن يأخذ في الانتشار مع تزايد تداوله، يتعرض لشيء من التشويه قد يقلّ و قد يكثر، خصوصا عندما يجاوز نطاق لغته الخاصة إلى لغة أو لغات أخرى.

يلحق تشويه المصطلح من عدّة جهات فإما أن يأتي هذا التشويه نتيجة لاختزال أو توسيع نطاق دلالته، بحيث يلحق إليه ما ليس منه. و قد يلحق التشويه المصطلح عند استعماله في غير التخصص الذي وضع له أصلا، وبغير المعاني التي وضعت له؛ أمّا إذا ترجم المصطلح فإن التشويه والخيانة لاحقة به في كثير من الأحيان بخاصة إذا كنا لا ندرك خصائص اللغة الأم وخصائص اللغة المترجم لها؛ و كم هي عديدة تلك المصطلحات التي قد سيء استعمالها، فانتهاك استعمالها و تحرف، فتشعبت دلالاتها، و صارت بذلك عامل تشويه في الحياة الفكرية للأمة، في حين أن التفكير في إيجاد المصطلحات و نحتها لم يكن إلا بدافع خدمة الحياة الفكرية للأمم.

من ثم غدا التشكيك بالمصطلحات و عدم الثقة بها في الثقافة العالمية، أمرا طبيعيا و مألوفاً لدى المشتغلين بالحقول المعرفية عموما وبحقل النقد الأدبي خصوصا، و هذا ما دفع بإشكالية المصطلح إلى أن تأخذ طابع الهاجس لدى العاملين في حقولها، و من ثم ندرك أن إشكالية المصطلح ليست ظاهرة

خاصة بالثقافة العربية وحدها، فهي ظاهرة مشتركة ومستفحلة في جميع الثقافات الإنسانية، غير أنَّ حدَّها تتفاوت من ثقافة إلى أخرى، باختلاف درجة الوعي لدى كل منها. فالجتمعات التي لا تنتج المعرفة و تكتفي باستهلاك ما يفد إليها، هي وحدها التي تعاني بدرجة كبيرة من الأزمة التي تتسرَّب إلى قاعدة الهرم المعرفي الذي يبنى عليها النقد الأدبي، فتُحدث فيه اهتزازا و اضطرابا، وهنا مكنم الخطورة و الالتباس.

و تنضاف إلى هذا السبب أسباب أخرى نُحملها في المسائل التالية:

- غياب البحوث الجماعية و التنسيق بين الباحثين
 - استعمال المصطلح رغيبا(يخضع لميول شخصية)، دون محاولة ربطه بمحموله المعرفي الذي من أجله وضع هذا المصطلح أو ذاك.
 - تباين الاتجاهات في تحديد مجال الظاهرة، و وضع المصطلح قبل الوقوف على جوهرها. من ذلك مثلا أنَّ السيميائية عند "رولان بارث" (Roland Barthes)، جزء من اللّغة، أو هي فرع من فروع اللّسانيات. أمّا "جورج مونان" (George Mounin)، فيرى أنَّها تشمل اللّغة، بمعنى أنَّ اللّغة جزء من السيميائية و ليس العكس(يحدو في ذلك حدو سوسير). في حين يجعل "امبرتو إيكو" (Emberto Ecco) السيميائية فرعا من علم الدلالة.
 - ندرة البحوث المواكبة للتطوّرات النقدية و اللّسانية المعاصرة.
 - عدم تحديد الضوابط و الآليات السليمة التي يمكن في ضوئها، صياغة مصطلحات مقبولة.
- لهذه الأسباب، و لأسباب أخرى، تظل ظاهرة التداخل و القصور و التعدّد في المصطلحات اللّسانية والنقدية، مشكلة حاضرة و مستقبلية ما لم يتم الإسراع في إيجاد حلول في شكل ضوابط خاصة بصياغة المصطلحات تكون في متناول الدارسين فتضييق دائرة الاختلاف والاضطراب.
- تجتهد الكثير من الجهات العلمية في الوطن العربي لتقدم حلول المقدمة في سبيل إنهاء هذه المعضلة، إلّا مفعولية الاجتهادات لا تأتي بالنتائج المرجوة إلّا إذا كانت الأمة هي تنتج التراكم المعرفي ، و إن كنا ندرك أن الإشكالية في حاجة إلى ما سبق ذكره من إنتاج للمعرفي ينضاف إليها شروط

موضوعية أخرى أكثر تشعباً، و لذلك لا بد من إعادة النظر في القضايا الكبرى التي تؤسس للثقافة العربية عامة و اللغوية و النقدية منها خاصة قلباً وقالباً.

كما يجب على المترجم أن يخضع للشروط التالية:

- أن يكون متقناً للغة العربية، عارفاً بقواعدها الصرفية و النحوية، قادراً على الأداء بها بعبارات سليمة خالية من الخطأ و الحشو و الزكافة.

- أن يكون متقناً للغة الأجنبية التي ينقل منها قواعداً و أسلوباً.

- أن يكون ملماً بأساليب الترجمة و مطلعاً على المصطلحات و طرائق الوصول إليها في المعاجم العامة والمتخصصة.

- أن يكون متمكناً من موضوع الكتاب المترجم، متخصصاً فيه.

- أن يكون مطلعاً بقدر كافٍ على علوم الترجمة و علوم اللسانيات، و عارفاً استخدام التقنيات الحديثة المفيدة في الترجمة.

ترجمة المصطلح في النقد العربي المعاصر [السيمائية أنموذجاً]

إنّ دراسة النظام الإشاري دراسة قديمة قدم الكون نفسه، و لكن المنطلقات النظرية لهذه الدراسات اختلفت من زمن إلى زمن آخر، و من أمة إلى أمة أخرى، و ذلك لاختلاف الثقافات والمراحل التاريخية، ((و قد وصل إلينا بعض التأملات و الأفكار و السيميولوجية من حضارات قديمة جداً، كالحضارة الصينية و الهندية واليونانية و الرومانية و العربية، إلّا أنّ هذه الأفكار والتأملات السيميولوجية بقيت في إطار التجربة الذاتية، و لم تدخل إطار التجربة العلمية الموضوعية)) 22، التي صبغتها بها الدراسات الألسنية المعاصرة.

كان "جون لوك" (John Locke) سبّاقاً إلى ابتكار مصطلح السيميائية رفقة فلاسفة آخرين، من أشهرهم: "لايبنتز" (Leibnitz)، "بيكون"، "ريكنس"، و "دالغارنو"، و لكن الدراسة السيميولوجية حتّى تلك الحقبة لم تخرج عن المنظور العامة الذي يؤسس للغة، و فلسفتها النظرية؛ و لم تصبح السيميولوجية علماً قائماً بذاته، إلّا بالعمل الذي قام به الفيلسوف الأمريكي "شارل سندرز بيرس" (Charles Senders Peirce)؛ و السيميوتيقاً طبقاً لاعتقاده هي علم الإشارة الذي

يشمل جميع العلوم الإنسانية و الطبيعية الأخرى؛ إذ يؤكد لذلك انطلاقا من أنه لم يكن باستطاعته دراسة أي شيء كان سواء أكانت ، المتافيزيقا، البصريات، علم الأحياء، علم الأرصاد الجوية، الرياضيات، الجاذبية و الدينامية الحرارية، الأخلاق، علم الكيمياء، علم النفس، التشريح المقارن، الفلك، علم الأصوات، الاقتصاد، تاريخ العلوم، لعب الأوراق، الرجال والنساء، الخمر، ، إلّا باعتبارها تيمات للسيميويتيقا.

يصبح العالم كلّ - هكذا - علامة كبرى لدى "بيرس"، هذه العلامة تتفرّع إلى علامات لا نهائية وفق نسق تلتقي فيه الأضداد، و يشكل فيه التباين و الاختلاف النظام الأساس الذي يبنى عليه تناسق الوجود، و هذه العلامات المتولدة من العلامة الأم ليست حكرا على النشاط الإنساني بل تشمل حتى النشاط الحيواني و الطبيعي، ولكن يبقى الإنسان باعتبار كائنا متميزا يستعمله استعمالا له من الخصوصية و التعقيد الشيء المتميز، حتى أصبح هو في ذاته علامة، هذا و إن كانت الكتابات التي تناولها "بيرس" قد تنوّعت تنوع الموضوعات التي ذكرها آنفا، فإنّه قد فشل في صياغة عمل منفرد، متماسك و منسجم، يمكنه تلخيص المبادئ الأساسية لعلم السيميويتيقا.

اتخذت السيمولوجيا مع ظهور كتاب "دروس في اللسانيات العامة" لـ"فرديناند دي سوسير"، اتجاهها آخر، ذلك أنّ "دي سوسير" كان قد تطلّع إلى السيمولوجية بمنظار لساني لا فلسفي كما فعل "بيرس"، فكانت تفسيراته وأفكاره السيمولوجية محدودة، و ذلك لأنّه تطرّق إليها خلال حديثه عن الإشارات اللغوية فقط.

إن اللغة طبقا لاعتقاده، نظام إشاري؛ و هي فرع من أنظمة إشارية عديدة، تدخل كلّها ضمن إطار السيمولوجية؛ ف ((اللغة نظام إشاري يعبر عن الأفكار... و بذلك يمكن مقارنته بالنظام الكتابي و بالنظام الألفبائي للصّم و البكم، و بالنظام الإشاري العسكري، و بالنظام الإشاري النقشي... الخ. إنّ العلم الذي يدرس حياة الإشارة في مجتمع من المجتمعات، يمكن أن يكون جزءاً (كذا) من علم النفس الاجتماعي. و بهذا سوف أدعو هذا العلم سيمولوجيا (Sémiologie). هذا العلم يستطيع أن يبيّن بنية الإشارات، و يبين بالتالي الأنظمة والقوانين التي تحكمها))23، و تؤسس لها وفق رؤية سيمولوجية.

السيمولوجيا - إذن - علم يهتم بدراسة حياة الدلائل داخل الحياة الاجتماعية، و يحيلنا إلى معرفة كنه هذه الدلائل وعلتها و كينونتها و يحمل القوانين التي تحكمها، فالكون مركب دلائل، و بذلك كانت السيمولوجية بحسب "دي سوسير"، علم يبين لنا عمل الدلالات و القوانين التي تتحكم فيها. يضاف إلى ذلك أنه يركز على دراسة حياة الدلالة دراسة شاملة و عامة لكل مظاهرها العلامة.

لقد اتخذ "دي سوسير" من اللغويات نظاما أسمى لكل نظام سيميولوجي، فعنده أن اللغة هي النظام الوحيد الأكثر دلالة و إيجاء، بل إن السيميائية قائمة على أساس لغوي مبنية عليه من حيث كونها تمثل النظام الاجتماعي الذي يركز على أساسه البحث السيميائي؛ و من ثمة فسيمولوجيا خاصة بهذه الوقائع الاجتماعية (اللسان)، و في هذا إخضاع الأنظمة السيمولوجية إلى الأنظمة الألسنية، و بذلك لا يمكن فهم العلامة السيمولوجية، إلا من خلال العلامة اللغوية، وهذا ما دفع "دي سوسير" إلى أن يرسى قواعد حديثة للسانيات؛ وكان الأول من أحدث الفصل بين اللغة و الكلام، إلا أنه ضيق أفق السيمولوجية التي ألحّت على الطبيعة الاجتماعية لموضوعها، و انطلقها من منظور لساني بقيت تدور في فلكه.

ينحدر مصطلح "السيميائية" من الجذر اليوناني (ساما)؛ و منه (سامايون) الذي يعني علامة مميزة (خصوصية)، أثر، قرينة، سمة مؤشرة، دليل، سمة منقوشة أو مكتوبة، بصمة، رسم مجازي، كما تشير إلى ذلك "جوليا كريستيفا" (Julia Kristeva)؛ ((و هكذا صيغ كل من ساميولوجي و ساميوتيك و جرى تداولهما مجاري شتى، حتى تداخل استعمالهما في اللغة الأجنبية فتعقد أمرهما في حركة نقل المفاهيم النقدية لدينا، و تشابك الاصطلاح عليهما في العربية بما لا يقلّ عن تشابكه في الفرنسية أو الإنجليزية)) 24، و ذلك ما هيا لظهور تباين في ترجمة المصطلح، فبات هذان المصطلحان (ساميولوجي و ساميوتيك) يشكلان ثنائيا متلازما، من حيث إن الزوج هو ثاني اثنين مقترنين، فهما يردان إما مترادفين و إما متقاطعين. و بذلك ظلّ المشتغلون بحقل السيميائية فترة زمنية طويلة، و هم يحاولون تحديد الفرق بينهما، فإذا كان كلّ منهما يحدّد حقلا معرفيا لا يعدوه، و لا ينبغي أن يمتدّ إليه سلطان المصطلح الآخر، فيجب عندئذ تحديد ذلك بشيء من الصرامة العلمية.

ينبغي أن نشير في البدء - قبل أن نمضي إلى عرض آراء المنظرين السيميائيين حول هذه المسألة - إلى أنّ هذين المصطلحين يشتركان في أنّ كلا منهما يبتدئ ب(Sémio)، و يعني السّمة، و يفترقان في أنّ أحدهما ينتهي باللاحقة(Logie) و تعني الخطاب، على حين ينتهي الآخر باللاحقة(Tique)، و تعني النسبة الديداكتيكية. فهل هما إذن اسمان لمسمى واحد؟ أم أنّ كل منهما له حقله الخاص به؟.

لا يعدو مصطلح(Sémiotique) كونه إلحاقاً إلى الكلمة الموضوعية لهذا المفهوم الذي هو السّمة، و هو من هذه الناحية شبيه بالترجمة العربية (السيميائية)، إذ ياء النسبة لا تستطيع أن تعبر عن الدلالة العلمية التي يعبر عنها (Logie) في الثقافة الغربية الذي يدل على مفهوم العلم، فالياء في الترجمة العربية ياء أقرب إلى النسبة، أو إلى الاشتغال، أو العلاقة بالعلم، أكثر من دلالتها على العلم نفسه؛ و لكن على الرغم من ذلك نجد أن في "المعجم الموسوعي لعلوم اللّغة" إشارة إلى المصطلحين على أنّهما وجهان لمفهوم واحد، فقد ورد أنّ "السيميائية" أو "السيميوتيك" هي علم العلامات. و تطالعنا "جوليا كريستيفا" في مقال لها نشرته ب"الموسوعة العلمية"، بجعلها المصطلحين "السيميولوجيا، أو السيميوتيكاً" شيئاً واحداً، إذ نجدها توظف المصطلحين معاً دون أن تتحرج أو تشير إلّا أنّ هناك فرق بينهما، و قد تكرر استعمالها للمصطلحين مستعملة بينهما "أو" الاختيارية عدّة مرات في مقالها، الأمر الذي يدل على أنّها تستعمل المصطلحين للدلالة على مدلول واحد. في حين فرّق "جورج مونان" بينهما، فجعل السيميائية معادل للسيميولوجية، و بخاصة عند شارل موريس بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي يستعمله للدلالة على نظام من العلامات غير اللغوية، مثل إشارات المرور.

و في قاموس اللّسانيات لـ"جون دو بوا" و رفاقه، أنّ "مصطلح" السيميائية في توظيفه المعاصر، قد استعمله شارل بيرس. و السيميائية التي نظر فيها هي مذهب العلامات التي تستوجب أن تكون خصائص العلامات المستعملة من قبل العبقرية الإنسانية في مسعاها العلمي؛ و أنّ السيميائية المعاصرة بريادة "أ.ج. غريماس" (A.J.Greimas) و"جوليا كريستيفا" تحاول أن تتعد عن إعطاء الأفضلية و الأولوية للعلامة اللغوية، و هذا يعني أنّ السيميائية معطى ثقافي أمريكي بالدرجة الأولى،

يحيل على مفاهيم منطقية و فلسفية، و علامات غير لغوية، و أنّ السيميولوجية معطى ثقافي أوروبي أساساً، هو أقرب إلى العلامات اللغوية، و المجال الألسني عموماً، منه إلى علامات أخرى.

لكن عبثاً حاول بعضهم حصر السيميولوجية في مجال العلامة اللغوية و السيميائية في مجال العلامة الغير لغوية، إذ لم يتقيد النقاد السيميائيون بهذه الفروق بين المصطلحين، و ظلّوا يتساهلون في استبدال أحدهما بالآخر، الأمر الذي دفع كلا من "غريماس" و "جاكسون" و "كلود ليفي ستروس" و "بنفست" و "بارث"، لتوقيع اتفاق علمي سنة 1960، ينص على اصطناع مصطلح "السيميائية" (Sémiotique) و حسب. لكن تجذر مصطلح السيميولوجية (Sémiologie) في الثقافة الغربية، جعل نسيانه أمراً مستحيلاً و مستبعداً، يتجلى ذلك بصفة خاصة، في عودة "غريماس" نفسه عن قراره، إذ نلفيه يميل إلى أنّ المصطلحين يعينان شيئين مختلفين. و نتيجة لذلك، وبتوجيه من "المسلاف"، يرى "غريماس" بأنّ لـ (Sémiotique) باستعماله في حال الجمع يعني البحوث المتعلقة بالحقول الخاصة مثل الأدب والسينما و الإشارة و غيرها، على حين أنّ مصطلح (Sémiologie) (السيميولوجيا) يستعمل للنظرية العامة لكل هذه السيميائيات.

إنّ تعدد التعريفات لمصطلح هذا الحقل المعرفي في الثقافة الغربية، يؤكّد حقيقة مؤداها أنّ هناك تيارات عديدة للسيميائية، أي أننا أمام سيميائيات لا سيميائية واحدة؛ وقد كان عدم الاستقرار على مصطلح واحد لهذا العلم، سبباً في جعل كثير من الدارسين يواجهون صعوبات في أن يقفوا على إدراك جهاز المفاهيمي، و تناسق مقولاته، و توحيد أدواته الإجرائية في أثناء الممارسة النقدية.

بالرغم من انعقاد ملتقيات دولية حول السيميائية، و محاولاتها الجادة في توحيد المصطلح، إلّا أنّ المشكل ظلّ قائماً، وبدا هذا واضحاً في الحوار الذي عقده (Roger Paul Droit) مع "غريماس" في جريدة (العالم) (Le monde) الباريسية سنة 1974، فبعد أن سأله بقوله: إنكم تتحدثون أيضاً عن السيميولوجيا، أكثر من السيميوطيقا. فهل بالإمكان توضيح الفرق بينهما؟ أجاب غريماس إنّ الأمر قد حسمته الجمعية السيميائية في ملتقاها عام 1968، و أنّ الخوض في مثل هذه المسألة، هو من صميم الجدل العقيم الذي لا طائل من ورائه يُرجى، و أنّ هناك قضايا تستحق الاهتمام أكثر من الانشغال بأمور ساذجة.

ابتداءً من مطلع الستينات من هذا القرن، اتسع الاهتمام بالبحث في مجال السيميائية بفرنسا، ثم امتدّ إلى خارجها، و ذلك مع ظهور القاموس المصطلحي الضخم الذي ألفه "غريماس" و"كورتاس" سنة 1979 (Sémiotique dictionnaire) والذي قعّد المفاهيم السيميائية، وأرسى معالمها في كثير من الأقطار.

خلال الثمانينات، انتقلت ظلال الدراسات السيميائية إلى البلاد العربية، و كشأن أي جديد يفد إلينا، حار النقّاد واختلفوا في ترجمة المصطلح، فإذا نحن أمام ركام اصطلاحى؛ و لعلّ مردّ ذلك، إلى أنّ السمة في المعاجم العربية تقابل مصطلح العلامة. فأصلها من الوسم، و هو إحداث تأثير أو علّم تصبح سمة عارضة، أو دائمة. كما نجد أن مصطلح سيميائية يلتبس بمصطلحات أخرى ك(الدليل، الإشارة، الرمز، الأمانة، الآية، الشبهة، الأثر، الحجة، الرسم، الختم، والطبع)، و من هنا اختلف السيميائيون في مقابلة مصطلح (Signe) بمصطلح عربي و من ثمة، اختلفوا في ترجمة مصطلح (Sémiologie).

سيظل مصطلح سيميائية مفضلاً عن غيره من المصطلحات على الرغم من الترجمات العديدة للسيميائية السيميولوجيا، السيميوطيقا، علم العلامات، العلامة، علم الدلالة، الأعراضية، السيميوتيكية، علم الإشارات، علم الرموز، علم الأدلة، الدلائلية، السيميائية)، لرسوخه في التراث العربي، و قابليته لاحتواء مقولة السيميائية الحديثة.

لعلنا لا نبالغ إذا قلنا أنّ المناهج التي درست النصوص الأدبية على اختلاف أجناسها، كثيرة و متعدّدة، وكل منهج من هذه المناهج، كان لابدّ أن ينطلق من مبادئ فكرية و نظام معرفي متكامل، و أن يتعامل مع النصوص بمفاهيم و مصطلحات نقدية، و هذه المفاهيم ليست مجّانية في استعمالها، بل لها وظيفة تؤديها في سياق الدراسة النصّية.

إنّ هذا الرصيد الفكري المختص، هو الذي يؤهل الناقد إلى قراءة النص الأدبي مدفوعاً بحبّ الاكتشاف ومسكوناً بالرغبة في تجلية المكنون و إظهار الغوامض، و مغامراً من أجل تعرية أسرار

الجمال في النص، و منقبا عن المدهش فيه، و هو قبل هذا و ذاك يهدف إلى الظهور بمظهر العلمية في منهجه و طريقة تحليله، و إضفاء الموضوعية على ما يتوصل إليه من أحكام نقدية.

و يمكن أن يخرج الدارس من كل ذلك بملاحظة مفادها أنّ التنوع في القراءات، و التعدّد في المناهج النقدية، يهدف إلى خلق تآلف مشترك بين الدراسة الأدبية، و منجزات العلوم الإنسانية و التجريبية، و ذلك لتمكين النقد الأدبي من الابتعاد عن التناول العشوائي، و الارتجال والانطباعية في الأحكام و المعيارية و السطحية في تحليل الخطابات.

و جاء القرن العشرون الذي وصل النقد فيه درجة جديدة من الوعي، و مكانة أعظم في المجتمع، فظهرت مناهج وأحكام جديدة. و الملاحظ على هذه المناهج، أنّها تجاوزت حدود البلاد التي ظهرت فيها لتنتشر في أرجاء العالم، و يتبنّاها النقاد و يدافعون عنها، بل يجتهدون في الإضافة إليها.

إنّما اللسانيات التي قبعت وراء تلك الأحداث تحركها، إذ صارت معينا خصبا ينهل منه النقاد ما شاؤوا، و ما رأوه يخدم النصوص الأدبية؛ و الاستفادة من الدراسات اللسانية الحديثة و ما تفرّع عنها من مناهج و اتجاهات كالبنوية و الأسلوبية والسميائية، كان الهدف منها هو الخروج بتحليل الخطاب إلى الدراسة الوصفية المتأنية والتحليل الموضوعي المقنع الذي يقوم على مقولات أهمها: - الاهتمام بالأدب و المكونات الأصلية له في اللغة و الكلام و العلامة و العلاقات التي تنتج من كل مكوّن على حدة، و بين الأطراف المختلفة التي تنتج النص ثم النص داخل النص.

- توقف عند الدّوال الشكلية الأساس التي تلعب دور المنتج للنص بين الاختبارات اللسانية، والمحددات السيميائية، بما يؤدي إلى وضع الكتابة في إطار الأدبية، و يساعد على استخلاص هذه القيمة بالدرجة الأولى.

- النظرة إلى النص لا كانعكاس لعوامل خارجية، و لكن كمجال يمتلك دواله القدرة على ربط العلاقة مع المدلولات، ثم مقدرة هذه الأخيرة على توظيف و صياغة الدوال.

إنّ الأدب هنا يتحوّل إلى حقل مستقل له عناصر واقعه الذاتية باللغة و العلامة والوحدات الصغرى والكبرى، وبواسطة تفكيك واع و محدّد للبنية و البنيات أو لإنتاج هذه البنيات لرصد الأدبية، و بالتالي ترقيم وتعيين سنن و نظام كل نص.

و النقد بعد هذا، يتوارى كدرس ذي طبيعة تلقينية في الأدب و معتمد لأحكام القيمة، إنّه لا مجال بعد لأي تشريع إلاّ التشريع الذي يقدر عليه النص وحده، بما يمتلك بوصفه صناعة كلام، و لكن أيضا بوصفه إنتاجا لخطاب. وهكذا، تصبح القراءة نوعا من المغامرة التي تستكشف تخوم المستحيل.

الإحالات:

*1 - وُلد "فرديناند دوسوسير" في خريف عام 1857 بجنيف، تابع دراسته الأولية بمسقط رأسه في الرياضيات، اشتهر أفراد عائلته في العلوم الدقيقة و الطبيعة، و لكنه كان يميل في الوقت ذاته إلى الدراسات اللغوية، تعرف على "أ.باكتيه A Pietet" (معلمه الأول) الذي ألّف في فترة مبكرة جداً بحثاً يدور موضوعه حول أصول اللغات الهندو أوروبية سنة 1859، فشجعه، و ساعده على الممارسة العلمية في مجال الدراسات اللغوية التي كان مولعاً بها إيلاعاً شديداً، الأمر الذي جعله يهتم بدراسة اللغتين اليونانية و السنسكريتية، فضلاً عن إتقانه اللغة الفرنسية والإنجليزية و الألمانية و اللاتينية. توجه عام 1876 إلى ألمانيا التي كانت تشهد آنذاك، حركة لغوية رائدة، فالتحق بحلقة اللغويين الألمان حيث أسهم بأفكاره في مجال الدراسات المقارنة و في شهر ديسمبر من عام 1878، قدّم مذكرة تخرجه (نظام الصوائت البدائي في اللغات الهندو أوروبية Le systeme primitif des voyelles dans les langues Indo-Européennes) ولقد حقّق له هذا البحث، و هو لا يتجاوز الواحد والعشرين (21) سنة - شهرة عالمية رافقته حتى وفاته، بل حاضرة في الثقافة اللسانية حتى بعد وفاته. و في 1880، تقدم بأطروحته التي كان موضوعها (استعمال المضاف المطلق في اللغة السنسكريتية، L'emploi du génitif absolu en sanscrit). و عدا هذين البحثين، فإنّ كلّ ما نشر له تمّ بعد وفاته، باستثناء مجموعة مذكرات، و مقالات، وملاحظات، نشرت في

فترات متباعدة، و جمعت بعد وفاته في كتاب يحمل عنوان
Receuil des publications scientifique de) Ferdinand de saussure 1922.

كُلّف سنة 1881 بإلقاء محاضرات في المدرسة العليا للدراسات التطبيقية في باريس و ظلّ ينشط فيها مدّة عشر سنوات، نشر خلالها عدّة مقالات في مجلة (Mémoire de la société linguistique) ثمّ أصبح بعد ذلك نائب مدير عام المجلة نفسها. عاد إلى جنيف سنة 1891، و شغل كرسي التاريخ المقارن للغات الهندو-أوروبية إلى غاية 1896، ثمّ اختفى فجأة من الساحة، و لكنه عاد إليها عام 1908 حين أسند إليه تدريس علم اللّغة العام خلفاً لأحد الأساتذة إلى غاية 1911، فأُتيحت له الفرصة كي يفصح القول في الدراسة النظرية لعلم اللّغة الوصفي، إلى أن توفي سنة 1913.

و يُرجع بعض الذين أَرخوا لديسوسير دخوله في العزلة و إنقطاعه عن الإنتاج في الفترة ما بين (1896-1906)، إلى المشاكل العويصة التي أُثرت في حياته النفسية و الاجتماعية، الأمر الذي انعكس على قدراته الفكرية. و لقد اعترف دي سوسير بذلك صراحة في الرسالة التي بعثها إلى صديقه "ميه" سنة 1894، إذ يقول...: لقد سئمت من كلّ هذا، و من الصعوبة التي أَلقيها غالباً في تحرير عشرة أسطر فقط، ثمّ موضوع الأوصاف التي تشترك فيها الأحداث اللغوية، و أنا مهتم منذ زمان طويل بتصنيف هذه الأحداث تصنيفاً معقولاً، فصرّت أُلح أكثر فأكثر ضخامة العمل الذي يجب على الباحث أن يضطلع به حتى يشعر اللغوي بحقيقة ما يجريه من تحليل (...). و سأختم عملي هذا بكتاب أحتره و أنا مكروه على ذلك، أفسّر فيه بدون حماس لماذا لا يوجد لفظ واحد يُستعمل الآن في علم اللسان التاريخي يمكنني أن أبين فيه معنى من المعاني و لأنّ الموت كان أقوى، لم يستطع "دي سوسير" إنجاز كتابه الذي ذكره في رسالته السابقة الذكر، و الذي أراد له أن يكون خاتمة لجهوده اللغوية. لكنّ هذا المشروع لم يمت بموت صاحبه، بل لقد حمل كلّ من "شارل بالي Charles Bally" و "ألبرت سيههي Albert-Sechehay" على عاتقهما مسؤولية حمل الأمالي التي كانت مدوّنة عند تلامذته في الفترة ما بين (1909-1911)، وإيرادها في كتاب ظهر إلى الإنسانية سنة 1916 تحت عنوان "دروس في اللسانيات العامة" (Cours de linguistique générale).

2 - النيفر نور الدين: فلسفة اللّغة و اللسانيات - مؤسسة أبو وجدان للطبع و النشر و التوزيع - ط1 - 1993 - ص: 76.

3 - ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - ص: 39.

4 - المرجع السابق - ص: 39.

5 - كاترين فوك و بيارلي قوفيك: مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة - تر: المنصف عاشور - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1984 - ص: 21.

* 6 - ليست الصورة السمعية هي الأصوات المادية لخصائصها الفيزيائية، و إنما هي البصمة النفسية للصوت.

7 - النيفر نور الدين: فلسفة اللّغة و اللسانيات - مؤسسة أبو وجدان - الدار البيضاء - المغرب - ط1 - ص: 79.

8 - أحمد حساني: مباحث اللسانيات - ص: 42.

9 - النيفر نور الدين: فلسفة اللّغة و اللسانيات - ص: 80.

10 - كاترين فوك و بيارلي قوفيك: مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - ص: 23.

11 - النيفر نور الدين: فلسفة اللّغة و اللسانيات - ص: 84.85.

12 - نفسه - ص: 85-86.

13 - جورج مونان و آخرون: النبوية و النقد الأدبي - تر: محمد لقاح - افريقيا الشرق - الدار البيضاء - 1991 - ص: 07.

14 - مهيل عمر: النبوية في الفكر الفلسفي المعاصر - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - ط2 - 1993 - ص: 16.

15 - المرجع السابق: ص: 16.

- 16 - المرجع السابق - ص: 16.
- 17 - كلود ليفي شترو : الأنثروبولوجيا البنيوية- تر: مصطفى صالح - وزارة الثقافة و الإرشاد القومي-دمشق 1977 - 1 / 328.
- 18 - جان بياجى: البنيوية: تر: عارف منيمنة و بشير أوبري - منشورات عويدات - بيروت - باريس - ط2 1980.
- 19 - شكري عزيز ماضي: محاضرات في نظرية الأدب - دار البعث للطباعة و النشر - الجزائر - ط: 1 1984 - ص: 139.
- 20 - المرجع السابق: ص: 138.
- 21 - المسدي عبد السلام: الإزدواج و المماثلة في المصطلح النقدي - المجلة العربية للثقافة - تونس - ع 24 / 1993 - ص: 32.
- 22 - الوعر مازن: دراسات لسانية تطبيقية - دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر - سوريا - ط 1 - ص: 154.
- 23 - المرجع السابق - ص: 158.
- 24 - المسدي عبد السلام: الإزدواج و المماثلة في المصطلح النقدي - ص: 40.